

كل إناء بما فيه ينضح

الخبر:

ناقش مجلس النواب اليوم اتفاقية الطاقة مقابل المياه التي وقعها الأردن مع دولة الاحتلال، في 2021/11/24م بتمويل إماراتي، وبرعاية أمريكية للتعاون في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وتحمية المياه. (2021/12/15م)

وينص الاتفاق على أن يعمل الأردن على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لصالح كيان يهود، بينما سيعمل الكيان على تحلية المياه لصالح الأردن الذي يعاني من الجفاف. كما نص على أن تقوم شركة إماراتية ببناء محطة طاقة شمسية في الأردن لتوليد الكهرباء. وفي حال تطبيقه، ستوفر محطة الطاقة الشمسية 200 ميغاوات من الكهرباء لكيان يهود، فيما هو يزود الأردن بما يصل إلى 200 مليون متر مكعب من المياه سنويا.

التعليق:

ما إن وصل خبر إعلان النوايا مع الكيان المحتل في مجال الطاقة والمياه إلى مسامع الناس في العاصمة الأردنية عمان حتى قام المئات بالتظاهر احتجاجا على ذلك الإعلان المشين.

ورداً على ما أكده رئيس وزراء الأردن بشر الخصاونة عن حاجة الأردن إلى مصادر مائة إضافية ملحة، وقوله "نحن لا نرتهن لأحد"، عبّر العديد من النواب عن رفضهم الاتفاقية، معتبرين أنه إعلان غير منطقي، فزمة المياه ليست وليدة اليوم، وهو بمثابة "خيانة"، كما صرح بذلك النائب المستقل خليل عطية بقوله: "أعلن رفضي لهذه الاتفاقية من البداية إلى النهاية، كل تطبيع هو خيانة".

واعتبر النائب الإسلامي صالح العرموطي أن الحكومة لم تحترم إرادة الشعب وطالب بحجب الثقة عنها، فكيان يهود عدو، وإعلان النوايا هو "ارتهان واعتداء على أمن الأردن وسيادته" لأنه يجعل الأمن المائي للأردن في يد العدو الصهيوني، فكيان يهود لم يلتزم بمعاهدة السلام، ولن يلتزم بأي اتفاقات أخرى.

أما النائب عدنان مشوقة فاعتبر أن الاتفاق "يرهن قطاعات حيوية في يد العدو الصهيوني". وطالب بـ"الانحياز إلى الإرادة الشعبية وعدم التوقيع على تلك الاتفاقية المشؤومة".

هذا وقد دعا النواب الحكومة لتوفير مياه من تحلية مياه البحر الأحمر، عبر خليج العقبة، وطالبوا رئيس المجلس عبد الكريم الدغمي، بعقد جلسة مستعجلة لمجلس النواب لإجراء مناقشة عامة حول الاتفاق.

وفي أثناء المناقشة كان الصوت النشاز البارز هو صوت النائب فواز الزعبي حين صرّح بأنه مستعد للتحالف مع "الشیطان" لأجل الأردن، وأنه أحد النواب الذين وافقوا على توقيع اتفاقية السلام عام 1994، وأنه "لو لم نوقع على هذه الاتفاقية لما كنا تحت القبة الآن". ومضيفاً "إن مصلحة الأردن فوق كل اعتبار، وأن العالم بعد توقيع اتفاقية السلام اعترف بحدودنا ومياهانا وجيشنا العربي والشعب الفلسطيني والشعب الأردني"، وأنه "إذا لم يكن هناك اتفاقية ومعاهدة للسلام لما وجدت دولة فلسطين التي ننادي بها اليوم، ولما وجدت الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس"، وفق قوله.

وبعيدا عن واقع مجلس النواب والحكم الشرعي في وجوده والدخول فيه، يتبين مما ذكرناه أعلاه، كيف أن كل إناء بما فيه ينضح، هذا وإن من يُخلص أهل الأردن خاصة والأمة الإسلامية عامة من خبث ومكر يهود وكل من يسانداهم ويمالئهم، هو فقط العودة إلى النظام الرباني المتمثل بنظام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي رأى العالم كيف سعدت البشرية في ظل حكمها أكثر من ثلاثة عشر قرناً، وإنها لعائدة لا محالة حين يأذن الله سبحانه وتعالى بعودتها في الوقت الموعود، نسأله تعالى أن يكون قريباً.

كتيبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

راضية عبد الله